

العائلة والحياة العائلية بجهة تطاوين (1881-1956) إشراف فتحي ليسير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس

فاطمة جراد

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية
جامعة منوبة

تندرج هذه الأطروحة ضمن الدراسات المونوغرافية التي هدفت إلى الخوض في كتابة التاريخ المحلي انطلاقاً من دراسة مؤسسة العائلة لاعتبارين اثنين :

- أولهما أن العائلة هي مؤسسة اجتماعية "نواة" تخزن في صلبها خصوصيات المجتمع التي هي جزء منه وتكس واقع المعيش (le vécu) في مجمل تفاصيله وفي مختلف تجلياته الاجتماعية والاقتصادية والذهنية .
بالتالي فإن مؤسسة العائلة تعتبر من هذا المنظور أداة للنفاذ إلى عمق المجتمع المحلي.

- ثانيهما أن العائلة هي كائن تاريخي حيّ ومتحرك تسمح للباحث من رصد تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والذهنية للمجتمع المحلي وقيس وتيرة هذا التطور في أنساقه البطيئة والسريعة وتتبع مختلف إبدالاته وثوابته.

اخترنا لهذه الدراسة حدين زمنيين متباعدين يفصلان بين احتلال البلاد التونسية سنة 1881 وخروج القوات الفرنسية الاستعمارية من البلاد سنة 1956، التي انطلقت على إثرها الدولة الفتية في إرساء دعائم المجتمع التونسي الحديث عبر جملة من التشريعات لعل أهمها إصدار مجلة الأحوال الشخصية يوم 13 أوت 1956 التي مثلت منعرجاً حاسماً في تاريخ العائلة التونسية.

ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية الرئيسية لهذه الأطروحة تمحورت حول الكشف عن سيرورة الثابت والمتحول في تفاعل العائلة "التطاوينية" ذات التقاليد القبلية مع الظاهرة الاستعمارية في محاولة للإجابة عن السؤال التالي : إلى أي مدى تمكنت العائلة بجهة تطاوين من أن تكون آخر الحصون في مواجهة الاستعمار الفرنسي بعد القضاء على مؤسسة القبيلة تنظيميا وعسكريا ؟

وقد اخترنا للإجابة عن هذه الاشكالية تبني مقارنة أنتربو- تاريخية فيها زواج بين علمي التاريخ والانتربولوجيا (علم الإناسة)، دون إغفال الاستعانة ببقية العلوم الساندة للتاريخ (كالديمغرافيا التاريخية والجغرافيا و علم الاجتماع و علم النفس الاجتماعي...). وقد مكنتنا هذه المقاربة من التوفيق بين المنهج الدياكروني (Diachronique) الذي يدرس المعيش داخل العائلة المحلية في بعده التطوري والمنهج السانكروني (Synchronique) الذي يهتم به في بعده الثابت والرمزي.

ولإنجاز هذه المبحثة وظفنا جملة من المصادر تراوحت بين المكتوبة والشفوية والمصورة . فقد إتمدنا جملة من المصادر المكتوبة على غرار دفاتر العدول ودفاتر الاحكام ودفاتر الشهادات الشرعية ودفاتر الحالة المدنية وهي مصادر محلية محفوظة بخزينة المحكمة الابتدائية بتطاوين، تكمن أهميتها فيما توفره للباحث من وثائق أصلية تتعلق بنواحي عديدة من الحياة العائلية مثل عقود الزواج والطلاق والدين والصدقة والتحبيس ورسوم الولادة والوفاة والدعاوي الشخصية والأحكام القضائية. كما قمنا باستغلال المصادر الفرنسية المحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بباريس ومركز الأرشيف الدبلوماسي بننت (Nantes) وأرشيف جيش البرّ الفرنسي بقصر فانسان بباريس، هذا علاوة على توظيفنا لنسخ من الأرشيف الفرنسي محفوظة بالمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية.

أما المصادر الشفوية وهي مصدر رئيس لهذه الأطروحة. فقد استقيناها من ثلاثة محامل أساسية. يتمثل المحمل الأول في المقابلات المباشرة مع بعض الآباء و الجدّات المسنين في إطار عملنا الميداني وقد أثّرنا فيها تنشيط ذاكرة المرأة "الذاكرة المضادة"، باعتبارها فاعل أساسي في الحياة العائلية لكنها مقصية من كتابة التاريخ. أما المحمل الثاني فقد جمعناه من خلال استماعنا إلى

عدد من التسجيلات لبرامج تراثية بثت على أمواج الاذاعة الجهوية بتطاوين والتي تناولت التراث المحلي في تعبيرتيه النثرية والشعرية. أما المحمل الثاني فقد أسعفني به بعض الهواة الشغوفين بتجميع التراث اللامادي للمنطقة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن تعاملنا مع المصدر الشفوي كان مقرونا بنوع من التحفظ لأن صفة المشافهة وانتقاله عبر المكان والزمان جعلت منه عرضة للتحول في شكله وصيغته الأصلية بالإضافة والتفتيحات حسب ما يستدعيه الموقف مما يفقده أصالته وموضوعيته.

وقد كان لنا أيضا حظّ العثور على بعض المصادر المصورة تمثلت في بطاقات بريدية قديمة تعود للفترة الاستعمارية اعتمدناها كشواهد مجسدة لبعض المواقف من الحياة العائلية.

وعلى ضوء المقاربة المتبناة والمصادر المتوفرة قمنا بتبويب تفرعات هذه الاشكالية ضمن تخطيط محوري يقوم على خمسة أبواب كبرى، تضمن كل باب ثلاثة فصول باستثناء الباب الخامس الذي جاء في فصلين.

لقد إرتأينا أن يكون الباب الأول مدخلا تأطيريا لتحديد الإطار العام لاشكالية الأطروحة فانطلقنا في فصله الأول بإستعراض أهم المقاربات التي كانت منطلقا لتناول مؤسسة العائلة كمبحث من المباحث التي استقطبت اهتمام العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ أواخر القرن التاسع عشر من زوايا نظر مختلفة. وأنهيناه بمحاولة طرح أهم الإشكاليات المتعلقة بمفهوم العائلة. وفي فصله الثاني رمنا موضوعة العائلة المحلية ضمن إطارها الجغرافي والبشري. وفي فصله الثالث قمنا بتذكير سريع بالأوضاع العامة السائدة بالمنطقة عشية الاحتلال الفرنسي على مستوى الاداري والثقافي والاقتصادي.

وإنصرفنا في الباب الثاني إلى رصد مسار بناء العائلة الزوجية في المجتمع المحلي من خلال البحث في نظام الزواج وأسس اختيار القرين. ثم عكفنا على تحليل مسألة الصداق في مستوييه الإجرائي والمادي. وذلناه برسم لوحة للمراحل التحضيرية للزواج ومراسمه الاحتفالية.

وقد اهتمنا في الباب الثالث بانحلال الرابطة الزوجية من خلال قراءة نوعية وكمية في ظاهرة الطلاق، استتبعتها بالبحث في أسبابه الهيكلية والظرفية والذاتية وختمناه بتعقب مرحلة ما بعد انحلال الرابطة الزوجية سواء

بطلاق أو بوفاة أحد الزوجين لرصد تبعات هذه المرحلة وتحدياتها على المستوى الفردي والعائلي والاجتماعي.

وانصبَّ اهتمامنا في الباب الرابع على تصنيف أنواع العائلات بالمجتمع المحلي وتحديد طبيعة بناها الداخلية وفق معايير منبثقة من واقعها المادي والديمقراطي والثقافي. ثم قمنا بقراءة في ملامح الديمغرافيا العائلية من خلال بعض المؤشرات الديموغرافية كسن الزواج الأول عند الجنسين وحجم العائلة ومعدلات الولادات والوفيات وتناولنا أخيراً القاعدة المادية للعائلة من خلال أنواع الملكية وأشكال التملك.

وقد حاولنا من خلال الباب الخامس "التسلل" إلى داخل المسكن العائلي والقيام بجولة وصفية لتصميمه الداخلي وتقسيمه الوظيفي كمنطلق لرصد جوانب من الحياة اليومية للعائلة من خلال دراسة طبيعة العلاقات العائلية وأنواع أنشطتها اليومية والترفيهية وطبيعة غذائها. وأنهينا بطرح علاقة العائلة بالطفل وخصائص تنشئته وتعليمه.

وقد إفضى بنا التحليل في نهاية هذه الرحلة من البحث عن الثابت والمتحول في تاريخ مؤسسة العائلة بجهة تطاوين على إمتداد الفترة الممتدة من 1881 إلى 1956 إلى جملة من النتائج سنحاول إختزال أهمها في النقاط التالية :

- أول ما يمكن التأكيد عليه أنه لا وجود لتعريف نهائي وموحد لمؤسسة العائلة رغم محاولات التي قام بها المؤرخون وعلماء الاجتماع والقانونيون والانثروبولوجيون لتعريفها منذ نهاية القرن التاسع عشر . لكنهم إتفقوا على أنها ظاهرة إجتماعية عالمية متغيرة عبر الزمان والمكان يركز تعريفها على أربعة أركان أساسية : شكلها، وظائفها ،نظامها القرابي والزواجي. وهو ما يؤكد على أهمية الدراسات المونوغرافية التي تساهم في التنقيب على الخصوصيات والابتعاد عن التعميمات لأن مفهوم العائلة المحلية والوقوف عند خصائصها البنوية يجب أن ينطلق من الداخل عبر نظرة مجهرية تأخذ بعين الاعتبار الاطار الجغرافي والبشري والتاريخي الذي تنتزل ضمنه هذه العائلة. وفي نفس هذا السياق يجب التأكيد على أن ما حبره المستشرقون حول العائلة في إطار الدراسات الانثروبولوجية التي سعت إلى فهم الواقع المعيش للمجتمعات

المستعمرة لم تكن إلاّ ضرباً من المعرفة المأدلجة الموجهة لخدمة أهداف السلطة الاستعمارية في الاخضاع والهيمنة. لذلك يظل البحث في تاريخ العائلة المغاربية والعربية بشكل عام واستجلاء مفهومها في حاجة ملحة إلى دراسات محلية تعتمد المصدر المحلي والمنهج العلمي في التحليل وتستعين بالعلوم الساندة للتاريخ لكتابة تاريخ أقرب للموضوعية.

- عند تعقبنا لمسيرة بناء العائلة الزوجية إنتهينا إلى أن الزواج هو ظاهرة اجتماعية معقدة تخضع لمجموعة من العلاقات الجدلية والمتاغمة يتقاطع فيها ما هو مادي وثقافي ورمزي. ولعلّ أهمّ ما وقفنا عنده في هذا السياق هو أن نظام الزواج الشائع بالجهة كان زواجا داخليا بامتياز L'endogamie أساسه القرابة الدموية، التي لا تخرج عن إطار النظام العمومي للقبيلة ومجالها الجغرافي. لكن ذلك لا ينفي وجود الزواج الخارجي (L'exogamie) الذي كان "الشرّ الذي لا بد منه" باعتباره يؤدي وظيفة تنفيسية للمجتمع القبلي باحتوائه لمن بقي من نسائه خارج دائرة الزواج الداخلي. وتعود أسباب شدة تركّز الزواج الداخلي بجهة تطاوين إلى عوامل عدّة منها الديمغرافية وتتمثل في الرغبة في تدعيم نفوذ القبيلة وتماسكها بالمحافظة على أفرادها داخلها وتوطيد لحمة نسقها القرابي، والعوامل الثقافية التي ترتبط بضعف وسائل الاتصال والتواصل بين القبائل ممّا يحدّ من سبل الاختيار من خارج القبيلة هذا علاوة على اختلاف الطبائع و العادات بين الناس . أما العوامل المعنوية والنفسية فهي تتعلق برمزية القبيلة باعتبارها فضاء اجتماعيا ووحدة اقتصادية توفر الاستقرار والأمان لأفرادها ممّا يجعل الزواج من داخلها دعما معنويًا مهمًا وراحة نفسية للفرد.

- وقد كانت مسألة اختيار القرين شأنًا عائليًا تحدّده ضوابط وأعراف اجتماعية تلخصها مقولة "الأصل والفصل"، التي تقوم أساسا على مبدأ الرصيد المادي والرمزي للزوج وللزوجة اللذين اكتسباها من أصالة نسبهما. وهو تفكير نابع من ذهنية قبلية ترى في الزواج أداة للتنازل تضمن من خلاله القبيلة أصالة النسب وصفاء القرابة الدموية وتؤمّن به تواصلها البيولوجي. لكننا لاحظنا في المقابل بأن الالتزام بهذه الضوابط كان نسبيا لأنه يصطدم أحيانا ببعض مظاهر الرفض التي تتجسّد عبر ظاهرتي ردّ الفعل والهروب اللتان تؤكدان على أن

إرادة الفرد كانت قادرة أيضا على فرض "الأمر الواقع" واختراق حدود النظام المحدّد للزواج بالمجتمع المحليّ.

- ظاهرة الطلاق كانت شائعة عند الرجال والنساء على حدّ السواء إمّا بمبادرة من الزوج أو بمبادرة من الزوجة أو ما يسمّى بطلاق الخلع. ممّا ينبئ بأن المرأة كانت تتحلّى بجرأة كبيرة في طلب الطلاق. لكنه في المقابل يعبر أيضا عن مدى تحكّم الرّجل وتقرّده بلفظ الطلاق الذي كانت المرأة تضطر إلى إنتراعه منه انتزاعا بتقديم شتى التنازلات المادية والمعنوية. وهو ما يقيم الدليل على أن الخلع كان وجها من وجوه التسلط الذكوري الممارس على المرأة بالعائلة المحليّة على عكس ما يوحي به من جرأة لديها وتحدي للنواميس الاجتماعية.

- وقد كان انحلال الرابطة الزوجية بالطلاق يمثل "أزمة عائلية" حقيقية تغلب عليها المصالح الذاتية للزوجين وروح الانتقام أحيانا على حساب مصلحة الطفل الذي يكون الضحية الأولى لهذه الخلافات، لكن الطلاق لم يكن عنصرا هداما بل كان عاملا مؤسسا يمكن للزوجين تجاوزه بالرجعة أو بإعادة التزوج.

- ومن خلال محاولتنا لتصنيف أنواع العائلات بالمجتمع المحليّ لاحظنا بأن المشهد العام تميز بشيوع العائلة ذات الزوجة الواحدة ذلك أن ثلثي العائلات حسب العينة المدروسة قامت على زوجة واحدة وزيجة وحيدة. وهو ما يعتبر مؤشرا على شيوع "ثقافة" الزوجة الواحدة في المجتمع المحليّ السابقة لقانون منع تعدد الزوجات الذي جاءت به مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956. وهو دليل أيضا على أن ظاهرة تعدد الزوجات بالجمع أو بالتواتر لم تكن غالبا إلّا حلا ديمغرافيا أمام انحسار حجم العائلة القائمة على زوجة واحدة وزيجة وحيدة، فالتعدد اذن كان يستجيب غالبا لضرورات اجتماعية وثقافية مثل تكثير النسل المحبّذ في الثقافة المحلية أو البحث عن الانجاب وخاصة إنجاب الابناء الذكور.

- كما لاحظنا بأن العائلة المحلية لم تعرف إلى حدود استقلال البلاد انقلابا بنويوا نحو العائلة المضيقّة المستقلة سكنيا وماديا عن العائلة الموسّعة فقد حافظت العائلة الزوجية عموما على ارتباطها بالعائلة الموسّعة والعيش في حضنها وتحت حمايتها لأنها تعتبر الضامن الوحيد لها في إطار ظروف طبيعية

تستلزم التعاون والتضامن المشترك بين أفراد العائلة الواحدة لضمان أمنها الغذائي. ولهذه الاعتبارات كانت الملكية الجماعية للأرض في إطار العائلة الموسعة والعرش هي الشكل الطاغي على طبيعة الملكية بالمجتمع المحلي، رغم أن الإدارة العسكرية الفرنسية حاولت بث النزعة الفردية بإقرارها للقانون العقاري لـ 23 نوفمبر 1918 الذي يقضي بحلّ الأراضي الاشتراكية للعرش وتركيز الملكية الخاصة.

- وسجلنا من خلال قراءة مجهرية في أنواع الأملاك العائلية أن بعض التحولات قد طرأت على مظاهر الحياة المادية للعائلة مثل اللباس وأدوات العمل وأدوات الشحن. لكنها ظلت مجرد إرهابات أولية لا يمكن الاعتماد بها للتعبير عن تحول في الذهنيات بسبب سلطة الفكر القبلي المحافظ ونزوع المجتمع المحلي إلى الانغلاق والتصدي للوافدات الاستعمارية.

- وقد كانت أشكال التملك وتداول الملكية العائلية في خدمة النظام الذكوري الذي يرجح الكفة لصالح الذكور ويميل إلى حصر الانتفاع بالملكية في السلالة الذكورية فقد سجلنا مثلاً أن أكثر من 60% من المستحقين للحبس كانوا من الأبناء الذكور للمحبس. وهو ما يمكن تفسيره بضعف تمتع المرأة بحق الملكية الذي كانت تحرم منه إما بإقصائها من الميراث عن طريق التحبيس على الذكور أو بتنازلها عنه بالتصدق لفائدة الذكور. مما يدلّ على أن المرأة كانت منخرطة بقوة في المنظومة الذكورية ولعل سرّ صمود هذه المنظومة يكمن في صيانة المرأة لها وحرصها على الالتزام بها وضمان استمراريتها عبر الاجيال عبر وظيفة التثنية.

- كما يجب التأكيد على أن المساكن العائلية رغم تنوعها (خيام، غيران، أكواخ، قصبات...) وتفاوت تقسيمها الوظيفي ظلّت وفيّة لبنية العائلة الموسعة التي تقتضي التفاعل بين متساكنيها استجابة لمطالبات الحياة المشتركة فقد كان "الحوش" أو الساحة التي تتوسط "النزلة" مكان الاجتماع والسهر وتناول الطعام ولهو الأطفال خاصة خلال أيام الدفاء والصحو.

- لقد تميزت الأنشطة اليومية داخل العائلة بتقسيم لامتكافئ للعمل بين الجنسين بسبب سيطرة الذهنية الذكورية التي كانت تحيط الرجل بحظوة تجعله يترفع عن الكثير من الأعمال ويعتبرها حكراً على المرأة. كما أن نمط العيش

الرعوي وطبيعة المسكن العائلي الذي تميز بهشاشة الحدود بين الداخل والخارج كانا يفرضان على المرأة الخروج والمشاركة في عملية الإنتاج بالإضافة إلى دورها داخل المسكن العائلي وحوله. أمّا الأنشطة الترفيهية التي كانت تمارس داخل العائلة المحلية لغايات ترفيهية وتربوية فإنها لم تعرف خلال الحضور الفرنسي تعصيرا بل أن بعضها عرف تراجعاً مثل الألعاب الحركية في مقابل تصاعد ممارسة بعض الألعاب الثابتة مثل لعبة "الخرقة" التي كرّست مظاهر الخمول والكسل لدى السكان. أما الغذاء العائلي فقد كان متأثراً بشحّ الموارد الطبيعية بالمنطقة مما استوجب الالتزام بسلوك استهلاكي معين للتقنين والزهّد في الغذاء. ورغم تسرب بعض المستهلكات الاستعمارية فقد كانت من نوع المستهلكات غير الغذائية (الشاي والنفّة) التي لم تدخل تحسناً في نوعية الغذاء العائلي ولا في كميّته بل كرّست مظاهر الخمول والتهميش لدى سكان المنطقة.

- تميزت علاقة العائلة بالطفل بنوع من التناقض فبقدر ما كان الطفل رهاناً لوجودها وضمانة لامتدادها فإن تنشئته لم تكن غالباً في مستوى ذلك الرّهان. فقد كانت فترة الطفولة مرحلة ضبابية غير مستقلة بذاتها ينتقل فيها الطفل سريعاً من مرحلة الوليد إلى مرحلة الكهل الصغير ويدفع مبكراً للمشاركة في العملية الانتاجية. وبالرغم من ظهور التعليم العصري مع تأسيس مدارس فرنسية - عربية بالمنطقة فإن التعليم ظل تقليدياً واقتصّر على التعليم الديني وعلى الذكور دون الاناث. كما بقيت العملية التعليمية خاضعة لآليات تقليدية تقوم على التلقين الذي يقتل روح الابداع والخلق لدى الطفل. ويجب التأكيد في هذا الإطار على أن هاجس الحذر والرفض للذان واجه بهما السكان المحليون المدرسة العصرية كان سبباً في إحداث جذب من النخب المتعلمة تعليماً عصبياً بالمنطقة.

وإن جاز لنا أخيراً أن نختصر أهم ما توصلنا إليه في هذه الأطروحة يمكننا الاقرار بأن العائلة "التطاوينية" ظلت على إمتداد أكثر من سبعة عقود تتغير في صمت وبنسق بطيء تقوده روح المقاومة والرفض سارت خلالها وهي ملتقطة إلى ماضيها ومتفاعلة بحذر مع حاضرها ومتوجسة من مستقبلها. وبالتالي يبدو أن مؤسسة القبيلة التي سحقت في الميدان تنظيمياً وعسكرياً تواصلت حياة على مستوى الأذهان والممارسات عبر المؤسسة الاجتماعية النواة وهي العائلة.